العلاقات المصرية - الصينية:
مراحل تاريخية كبرى وعلاقات متشعبة

.د. محمد أحمد طه السيد مطاوع
أستاذ مساعد -قسم العلوم السياسية-
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

مقدمة:

تنتهج السياسة الخارجية المصرية الحالية نهجاً محورياً يتمثل فى تنويع تحالفاتها الإقليمية والدولية وانفتاحها فى التعامل مع القوى الكبرى فى السياسة الدولية بشكل متوازن وسلمى بهدف تحقيق مصالحها وضمان أمن ورفاهية مواطنيها فى الداخل والخارج لاسيما فى ضوء نظرية تحول القوة فى العلاقات الدولية Transition of Power Theory التى ترى أن نظامًا عالميًا جديدًا فى طور التشكل وأن هناك أقطاب أخرى آخذة فى الصعود على قمة النظام الدولى .

ومن ثم اتخذ صانع القرار المصرى قرارًا استراتيجيًا بالتحول نحو الشرق ومحاولة بناء علاقة شراكة استراتيجية مع النمور الآسيوية بصفة عامة ومع الصين بصفة خاصة لتوسيع القاعدة الجغرافية للصادرات المصرية والاستفادة من الإمكانيات والطاقة الاستيعابية الهائلة لتلك المنطقة المتمثلة بارتفاع الكثافة السكانية، وارتفاع الدخول في بعض البلدان، والتقدم التكنولوجي، فعملت علي تطوير علاقاتها مع العديد من الدول كاليابان والصين والهند.

وتجدر الاشارة ان العديد من المفكرين والسياسين طالبوا بضرورة التحول نحو الشرق لأن هناك مصالح حيوية وعلاقات تاريخية ممتدة عبر العصور بين دول الشرق والبلدان العربية، كما أن هناك تفاهمًا مشتركًا تجاه القضايا المصيرية بشكل يجعل ذلك هو التوجه الصحيح الذي يمكن أن يحقق ما تصبو إليه مصر والدول العربية من تقدم اقتصادي وثقافي وعلمي.

ويعود التاريخ الحديث للعلاقات المصرية–الصينية إلى قيام الثورة الصينية عام ١٩٤٩بتحديد ثلاثة أهداف رئيسية: الهدف الأول، القومية وكانت في المقدمة وطوال الثورة، وكانت تعكس الرغبة في الاستقلال عن النفوذ الأجنبي، والسيطرة الأجنبية؛ والهدف الثاني هو التوحد القومي تحت سلطة مركزية؛ والهدف الثالث هو المطالبة بالتغيير الجذري للظروف الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تشابهت تلك الأهداف الصينية مع أهداف الثورة المصرية فى عام ١٩٥٢، لذلك كانت مصر من أوائل البلدان التي أعلنت اعترافها بجمهورية الصين الشعبية عام ١٩٥٣، بل وقد أيدت بحماس حق الصين في استعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة، وقد مهد الدعم المصرى لجمهورية الصين الشعبية لإقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين فى مايو ١٩٥٦.

ولهذا ستتناول الدراسة تطور العلاقات المصرية–الصينية على مدار ستة عقود كاملة، منذ ١٩٥٦ وحتى ٢٠١٦، بهدف التأصيل لوضع رؤية لتطوير تلك العلاقات فى المستقبل على نحو يحقق المنفعة المتبادلة لكلا البلدين، والأبعاد السياسية والاقتصادية والاجماعية الثقافية للعلاقات المصرية – الصينية، وهذا يتضح يما يلي :

اولا : تطور العلاقات المصرية الصينية "خمس مراحل تاريخية كبرى على مدار ستة عقود"

تمثلت المرحلة الأولى فى تأسيس علاقات دبلوماسية: فتح مؤتمر باندونغ بوابة إقامة العلاقات الدبلوماسية الصينية – العربية، فعقب الحرب العالمية الثانية كانت الدول حديثة الاستقلال المثقلة بالمشاريع النهضوية تسعى إلى التخلص من الضغوط الخارجية وتعمل على تطوير ذاتها بالاعتماد على نفسها، وعلى هذه الخلفية عقد قادة ٢٩ دولة اسيوية وافريقية فى الثامن عشر من أبريل ١٩٥٥ مؤتمرا افروآسيويا فى باندونغ ــ إحدى المدن الاندونسية المشهورة، الذي جسد طموحاتهم وتطلعاتهم نحوة الوحدة والتضامن من أجل الاستقلال والتحرر الوطنى، وخلال المؤتمر جرت اتصالات واسعة ومكثفة بين رئيس الوزراء الصيني شو ان لاي والوفود العربية المشاركة، كما أعربت الصين عن دعمها للدول العربية في مواجهتها للمشاكل آنذاك، خاصة دعمها لنضال مصر الهادف الى استرجاع السيادة على قناة السويس، ودعت الصين الى ادراج القضية الفلسطينية على جدول اعمال المؤتمر، وناشدت المجتمع الدولي لإيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، ودعم نضال شعوب شمال افريقيا الرامي إلى الاستقلال الوطنى.

وانطلاقًا من تلك الخلفية، كانت مصر أول دولة عربية وأفريقية تعترف وتقيم علاقات دبلوماسية مع الصين الشعبية بعد انتصار ثورة ما وتسي تونج، كما كانت مصر من أوائل الدول التي أيدت حق الصين في استعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة، وفي ٣٠ مايو ١٩٥٦ أصدرت الحكومتان المصرية والصينية بيانًا مشتركًا حول إقامة العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء بين البلدين، وهو ما مثّل منعطفًا مهمًا في خريطة العلاقات الدولية، بالنظر إلى مكانة مصر عربيًا وأفريقيًا وإسلاميًا، وفتح الباب

أمام الصين لإقامة علاقات رسمية مع الدول العربية والأفريقية. وعقب قرار الرئيس الراحل جمال عبدالناصر في ٢٦ يوليو ١٩٥٦، بتأميم شركة قناة السويس وجعلها شركة مساهمة مصرية، أيدت الصين هذا القرار في ٤ أغسطس عام ١٩٥٦، كما أدانت الحكومة الصينية في نوفمبر ١٩٥٦ العدوان الثلاثي على مصر من قبل "بريطانيا، وفرنسا، وإسرائيل." ومنذ اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٥٦وحتى ١٩٦٥، كانت عشر دول عربية قد اقامت علاقات دبلوماسية مع الصين هي: مصر وسوريا واليمن، والعراق والمغرب والجزائر والسودان والصومال وتونس وموريتانيا.

أما المرحلة الثانية من العلاقات المصرية الصينية فكانت فى سبعينيات وثمانينيات القرن الماضى، ففي النصف الأول من السبعينيات، سحبت الصين كل سفرائها في المنطقة للمشاركة في حركة الثورة الثقافية، باستثناء سفيرها لدى مصر، وكان فى ذلك إشارة بالغة الوضوح إلى المكانة التى تحتلها مصر فى السياسة الخارجية الصينية، بمعنى آخر تسببت الثورة الثقافية الصينية التي أنطلقت في العام ١٩٦٥ في الأضرار بعلاقة الصين بالعديد من الدول ومنها الدول العربية، حيث ادي تطور الأحداث خلال عامي ١٩٦٦و١٩٦٧ إلى ضعف مستوى التبادل بين البلدين، ففي الصين بدأت عام ١٩٦٦ الثورة الثقافية، وفي مصر تعرضت البلاد لعدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧، فلم تقم الصين اي علاقات دبلوماسية جديدة مع اي من الدول العربية الأخرى على امتداد الفترة من ١٩٦٥ حتى ١٩٧١.

لقد استمر هذا الوضع حتى انعقاد الدورة الـ ٢٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة وقرار استعادة الصين لمقعدها الشرعي عام ١٩٧١، ومن ثم انبعثت الموجة الثانية لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية من عام ١٩٧١ حتى ١٩٧٨، حيث قامت ست دول عربية بإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين في هذه الفترة وهي: الكويت ولبنان وجزر القمر والأردن وسلطنة عمان وليبيا.

ومن جانب آخر تضافرت عدة اسباب لتطوير العلاقات الدبلوماسية العربية الصينية، ولاسيما بعد استقبال ماو تسي تونغ لبعض السفراء العرب المعتمدين لدى بكين في الاول من مايو ١٩٦٩ وعودة الدبلوماسيين الصينيين الى مقار عملهم، علاوة على موقف الصين الداعم للقضايا العربية، فعلى سبيل المثال عند وقوع حرب ١٩٦٧، بعث شو ان لاي في اليوم التالي ببرقية للرئيس المصري عبد الناصر واخرى للرئيس السوري الاتاسي وثالثة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية احمد الشقيري، اعرب فيها عن تضامن

الصين ودعمها لهم، وفى نفس اليوم اصدرت الحكومة الصينية اعلانا جاء فيه " ان الشعب الصيني يقف بقوة وثبات الى جانب الشعب العربي، ويدعم بحزم حربه العادلة ضد العدوان الاميركى- الاسرائيلى". ولقد تجسدت المكانة المتميزة لمصر لدى الصين، من خلال الموقف الصينى من حرب ١٩٧٣ حيث سارعت إلى إعلان تأييدها التام للجهود المصرية لاستعادة أراضيها المحتلة.

بينما جاءت المرحلة الثالثة من العلاقات المصرية-الصينية في الثمانينيات والتسعينيات، حيث اصبحت العلاقات تتميز بالتعاون الودي بين الدولتين، ففى أبريل ١٩٩٩ وُضِعت الأسس للعلاقات المصرية الصينية في القرن الجديد، وتم التوقيع من قبل رئيسي الدولتين على "البيان المشترك بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية حول إقامة علاقات تعاونٍ استراتيجية"، كما وقعا على اتفاق نوايا حول التعاون في مجالات مختلفة، وقد اوضح البيان المشترك عدداً من المبادىء الحاكمة للعلاقات المصرية-الصينية تمثلت فى ضرورة بناء نظام سياسى واقتصادى دولى جديد على نحو عادل ومنطقى، وضرورة التضامن والتعاون بين الدول النامية وتضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وأهمية تحقيق السلام الشامل العادل والدائم فى منطقة الشرق الأوسط، وإدانة الإرهاب بكافة أشكاله والتعاون فى مجال مكافحة كافة الأعمال الإرهابية.

وتجدر الاشارة انه خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٧٨ الى ١٩٩٠ اقامت الصين علاقات دبلوماسية مع سبع دول عربية هي السلطنة وجيبوتى، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ودولة فلسطين، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وبذلك تكون الصين قد اقامت علاقات دبلوماسية مع جميع الدول العربية.

أما المرحلة الرابعة فبدأت خلال فترة التحول السياسي التي شهدتها مصر خلال السنوات الخمس الماضية والتي شهدت قيام ثورتين فى ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣، حيث أكدت الصين احترامها لإرادة الشعب المصري، ورفضها لأي تدخل خارجي في الشئون الداخلية لمصر ولم تتراجع الاستثمارات الصينية في مصر بل تم افتتاح عدد من المشروعات الصينية وفق الجداول الزمنية التي كانت مقررة لها سلفاً.

وتم افتتاح المكتب الثقافي المصري في الصين في نوفمبر ٢٠١١ وهو أول مكتب ثقافي يتم افتتاحه في الخارج عقب ثورة يناير ٢٠١١، كما قام عدد من المسئولين الصينيين بزيارة مصر عقب ثورتي مصر ومنهم نائب وزير الخارجية "تشاي جيون "في

مارس ٢٠١١ ووزير الخارجية "يانغ جيتشي" في مايو ٢٠١١ ونائب وزير التجارة "فو تسي يينغ" في مايو ٢٠١٢، والذي وقع خلال الزيارة اتفاقية للتعاون الاقتصادي تقدم بموجبها الصين منحة لمصر تقدر بـ ٩٠ مليون دولار ومنحة إضافية تشمل ٧٠٠ سيارة شرطة وجهازين تفتيش للحاويات.

أما المرحلة الخامسة من العلاقات المصرية–الصينية فقد شهدت بداية حقبة جديدة عقب ثورة ٣٠ يونيو٢٠١٣، ففي ٢٢ فبراير٢٠١٤، قام وفد من رجال الأعمال الصينيين بزيارة لمصر وهي أول زيارة رسمية لوفد من المستثمرين الصينيين عقب ثورة ٣٠ يونيو، حيث أبدى المستثمرون رغبتهم في ضخ استثمارات جديدة في مصر في قطاعات المقاولات والبنية التحتية والديكور والاتصالات،نظرا لكون السوق المصرى أكبر أسواق منطقة الشرق الأوسط.

ومنذ تولى الرئيس عبدالفتاح السيسي رئاسة الجمهورية حدث تحول فى العلاقات المصرية الصينية، حيث هنأ الرئيس الصيني "شي جين بينغ" الرئيس عبدالفتاح السيسي بمناسبه انتخابه رئيسًا للجمهورية، معبرًا عن رغبته في تطوير العلاقات بين الدولتين في مختلف المجالات، وحضر المبعوث الخاص للرئيس الصيني "شي جين بينغ" وزير الصناعة والمعلوماتية الصيني "مياو وي"، ممثلا للرئيس الصيني في مراسم تنصيب الرئيس عبدالفتاح السيسي.

وفي أغسطس ٢٠١٤، عقدت أول جولة للحوار الاستراتيجي بين الصين ومصر خلال زيارة وزير الخارجية الصيني "وانغ يي" لمصر ولقائه مع الرئيس السيسي ووزير الخارجية، وفي ديسمبر ٢٠١٤، قام الرئيس عبدالفتاح السيسي بأول زيارة له للصين، التقى خلالها بالرئيس الصيني "شي جين بينغ"، وقد رحب الرئيس السيسي بمقترح الصين بتطوير العلاقات بين البلدين ووقع البلدان وثيقة إقامة علاقات شراكة استراتيجية شاملة تضمنت اتفاقيات في التعاون الفني والاقتصادي، مجال الطاقة الجديدة والمتجددة والتعاون في مجال الفضاء.

كما رحب الرئيس السيسي بمبادرة الرئيس الصيني بإعادة طريق الحرير البري والبحري، وفي سبتمبر ٢٠١٥، قام الرئيس السيسي بزيارة لبكين للمشاركة في احتفال الصين بعيد النصر الوطني وبالذكرى السبعين لانتهاء الحرب العالمية الثانية، والتقى بالرئيس الصيني "شي جين بينغ" للتهنئة بهذه المناسبة.

كما قام رئيس جمهورية الصين الشعبية شي جين بينغ بزيارة جمهورية مصر العربية

خلال يناير عام ٢٠١٦، وتعد هذه الزيارة هى الأولى لرئيس صينى لمصر منذ ١٢ عامًا، حيث عقد مباحثات مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بشأن مختلف القضايا الإقليمية والدولية وسبل تعميق التعاون بين البلدين فى مختلف المجالات ،كما قام الرئيس الصينى بالمشاركة فى مراسم تدشين المرحلة الثانية من المنطقة الاقتصادية والتجارية المصرية الصينية فى شمال غرب خليج السويس بالعين السخنة، الواقعة على مساحة ٦ كم مربع والمؤهلة لاجتذاب استثمارات صناعية تقدر بنحو ٣٠ مليار دولار، وأشار الرئيس الصيني إلى موافقة عام ٢٠١٦ للذكرى الستين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وإعلانه عامًا ثقافيًا سيشهد نشاطًا ثقافيًا وتبادلاً لزيارات الوفود الثقافية والفنية بين البلدين، وقد شهد الرئيسان التوقيع على اتفاقية إطارية للتعاون فى مجال الطاقة الإنتاجية، واتفاقية بين بنك التنمية الصينى والبنك الأهلى المصرى يتم بموجبها تقديم قرض بقيمة مائة مليون دولار لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما قام الرئيس عبدالفتاح السيسي بزيارة الصين في سبتمبر ٢٠١٦ لحضور قمة مجموعة(٢٠) في مدينة هانجشتو بالصين ، بناء علي دعوة نظيرة الصينى شى جين بينج لحضور القمة ، والتي تجسد عُمق علاقات الصداقة والشراكة التى تربط بين البلدين، وتعكس أهمية تواجد مصر علي الصعيد الإقليمى والدولى فى هذا المحفل الهام".

ومن ثم يتضح ان الزيارات الرئاسية المتتابعة في الآونة الأخيرة، تشير إلى إدراك عميق من الطرفين للتوافق الكبير بين إمكانياتهما الاقتصادية بصورة تعزز فرص نقل العلاقات إلى تعاون استراتيجى شامل فى مجال الاقتصاد بالذات حيث تكمن فرص هائلة للتعاون بين الطرفين بصورة قائمة على التبادل العادل للمنافع. وقد اوضحت الصين عن تركيزها على العلاقات مع دول الجنوب من خلال مبادرتها الخاصة بإحياء القيمة الرمزية لطريق الحرير القديم والذى شكل إطارا مرجعيا للعلاقات الاقتصادية الدولية القائمة على التعاون السلمى وتبادل المنافع دون نزوع للهيمنة من دولة على الدول الأخرى.

ثانيا : الأبعاد السياسية والإقتصادية والثقافية للعلاقات المصرية الصينية:

١ – العلاقات السياسية:

على الرغم من أن العلاقات المصرية–الصينية قامت على أساس المبادئ وتضامن الشعوب المحبة للسلام، إلا أن تبادل المصالح الاقتصادية والسياسية على أسس عادلة،

يشكل ملمحا رئيسيا لهذه العلاقات وخاصة فى الوقت الراهن، وفى ظل التغيرات المتتابعة فى البيئة السياسية والاقتصادية الدولية، يبدو من المهم للدول التى يجمعها منهج التعاون العادل والسلام والاندماج فى الاقتصاد الدولى على أسس عادلة ومتكافئة، وهذا التعاون سينعكس علي مكانتها فى الاقتصاد الدولى وفى أى مفاوضات بشأن السياسات الحاكمة للعلاقات الدولية.

ولهذا تهدف السياسة المصرية إلى تحقيق العدالة والتكافؤ والتبادل العادل للمصالح فى علاقاتها الاقتصادية الدولية،كما تسعى الصين لتطوير العلاقات مع الدول النامية والناهضة، سواء بتشكيل مجموعة «بريكس»، أو بإطلاق مبادرة إحياء طريق الحرير القديم لتعزيز التعاون الاقتصادى بين تلك الدول، أو بالدعوة العادلة للاعتماد على عملة احتياط دولية جديدة تحت إشراف صندوق النقد الدولى بدلا من الدولار

ومن ثم يتضح ان سياسة الصين قائمة على احترام سيادة الدول والاندماج السلمى والعادل فى العلاقات الدولية، وهذا المنهج الصينى يلتقى بعمق مع إرادة الاستقلال الوطنى لدى مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١ وثورة ٣٠يونيو ٢٠١٣، وفى هذا السياق تعتبر الصين شريكا مثاليا لمصر لتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الطرفين، خاصة مع توافق إمكاناتهما الاقتصادية، وتطابق أو تقارب مواقفهما من القضايا الهامة على الساحة العالمية بصفة عامة، وفى المنطقة العربية وبخاصة فى سوريا وفلسطين المحتلة وبشأن الحرب ضد التطرف الدينى والإرهاب بصفة خاصة.

٢ – العلاقات الإقتصادية:

تتعدد فرص التعاون الاقتصادى المصري–الصينى،ولهذا من المهم أن يتم طرح المعالم الرئيسية لحجم وأداء الاقتصادين المصرى والصينى وواقع العلاقات الاقتصادية فى إطار علاقات استراتيجية بين الدولتين، فعلى الجانب المصرى، تضم السوق المصرية نحو ٩٠ مليون مستهلك هم عدد السكان داخل مصر حاليا، ومنهم ٢٨ مليون تعداد قوة العمل المتنوعة المستويات والمهارات والتى تعتبر أجورها غير مكلفة مقارنة بالدول الأخرى، كذلك هناك أكثر من ٨ ملايين مصرى يعملون ويعيشون خارج مصر، ولو أضيفوا إلى عدد السكان فى داخل مصر فإن التعداد الكلى يصل إلى ٩٨ مليون نسمة،كما ترتبط مصر باتفاقيات للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبى والبلدان العربية، وبلدان شرق وجنوب إفريقيا، فضلا عن العديد من اتفاقيات تحرير التجارة مع العديد من الدول الأخرى بصورة فردية، وهذا يعنى أن أى شركة تعمل فى مصر تستطيع الحصول على

الخامات والسلع الأولية والوسيطة من تلك الدول بدون جمارك، أو برسوم جمركية محدودة يجرى تخفيضها باتجاه إلغائها كليا تدريجيا، كما أن إنتاج أى شركة موجودة فى مصر يستطيع دخول كل تلك الأسواق بدون رسوم جمركية، إذا استوفى النسبة المطلوبة للمكون المصري.

ومن جانب آخر تمتلك مصر موقعا جغرافيا مميزا حيث تتوسط قارات العالم القديم، وهذا الموقع يجعل نفقات النقل والتأمين للتجارة مع مختلف أسواق العالم تكون منخفضة كثيرا عن النفقات المناظرة لمنتجات الاستثمارات المتوطنة فى بلدان أخري، كما تمتلك مصر قاعدة مهمة من الثروات المعدنية والمحجرية التى يمكن تطوير صناعات تحويلية عملاقة، كما تتوسط مصر مناطق مصدرة رئيسية للمواد الخام المعدنية والزراعية والنفطية والغازية فى إفريقيا والمنطقة العربية، مما يمنح الاقتصاد المصرى والاستثمار العديد من المميزات.

ومن الجدير بالذكر أن مصر من أولى الدول التي دعمت " مبادرة الحزام والطريق" والتي اعلن عنها الرئيس الصيني شي جين بينغ في سبتمبرعام ٢٠١٣ بالتعاون مع الحكومة الصينية، لا سيما وأنها تتواكب مع استراتيجية الحكومة المصرية الرامية لتنمية محور قناة السويس باعتباره أحد أهم المحاور اللوجيستية ليس على المستوى الاقليمي فقط ، ولكن على المستوى الدولي أيضاً، حيث تمثل المبادرة آلية هامة من آليات تحفيز الاقتصاد العالمي وتعزيز منظومة التعاون التجاري العالمي خلال المرحلة الحالية، ولهذا تهتم مصر بتنفيذ مزيد من المشروعات الاستثمارية بين البلدين، والاستفادة من موقع مصر الجغرافي فى قلب منطقة الشرق الاوسط لتكون بوابة طريق الحرير لأفريقيا، وكذلك تشجيع حركة السياحة الصينية لمصر، فضلاً عن الاستفادة من وجود مؤسسات تمويل تابعة للمبادرة مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وصندوق الحزام والطريق في تمويل مزيد من المشروعات الاستثمارية بمصر.

وقد بلغ حجم التبادل التجارى بين مصر والصين عام ٢٠١٦ نحو ١١ مليار دولار، كما تبلغ حجم الاستثمارات الصينية بالسوق المصرى حالياً ٥٩٤ مليون دولار فى العديد من المجالات : ومنها الصناعة والخدمات التمويلية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك وفقاً لبيانات وزارة التجارة والصناعة (٢٠١٦).

ومن ثم يتضح وجود درجة عالية من التوافق بين إمكانات الاقتصادين المصرى والصينى فيما يتعلق بقوائم صادرات وواردات الدولتين، وأيضا فيما يتعلق بالاستثمارات

المباشرة حيث تعد مصر مستوردا صافيا لخدمات رأس المال، بينما تعد الصين مصدرا عملاقا لرأس المال خاصة فى ظل الاحتياطيات المتراكمة لديها التى تجاوزت ٤ تريليونات دولار، كما أن قناة السويس تعد معبرا رئيسيا للتجارة الصينية المتوجهة لأوروبا والمنطقة العربية،هذا بالاضافة أن الدولتين لديهما إمكانات سياحية هائلة لابد من تطويرها .

٣ – العلاقات الثقافية:

تعتبر الصين توأم الحضارة المصرية ومن أعضاء "نادي الحضارات العريقة"، وقدمت الحضارتان المصرية والصينية العديد من الإنجازات الهامة، ولديهما ميراثاً ضخماً من العلوم والمعارف والفنون في كافة المجالات، ولا غرو أن تشهد تلك الحضارتان أقدم تبادل ثقافي على وجه المعمورة قديما وحديثا، فمنذ القرن العاشر الميلادي أحرزت الصين تقدما ملحوظا في توطيد علاقاتها مع الخليفة في مصر، وزار البحار المصري "دمياط" الصين مرات عديدة، وشارك في الأنشطة الدينية والثقافية في رحلة الحج الإمبراطورية إلى المعبد البوذي في جبل تايشان بمقاطعة شاندونغ الصينية في أكتوبر عام ١٠٠٨م، وقد التقى مع الإمبراطور الصيني تشين تسونغ وقدم له هدية حاكم مصر آنذاك من الأسرة الفاطمية، وقد أرسل الإمبراطور هدية إلى الحاكم الفاطمي في مصر، وتعد هذه الزيارة بمثابة تدشين للتبادل الثقافي الرسمي بين إمبراطور أسرة سونغ في الصين والحاكم الفاطمي في مصر.

ولقد تزامنت الزيارة التى قام بها الرئيس الصينى شى جين بينج لمصر فى يناير ٢٠١٦ مع انطلاق عام الثقافة المصرى – الصينى، والاحتفال بالذكرى الستين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، وتوجيه الرئيس عبد الفتاح السيسى بافتتاح الجامعة المصرية – الصينية، ومن ثم كان لهذه الزيارة العديد من الدلالات الهامة ومنها : أن الرئيس الصيني رئيس أكبر دولة فى العالم من حيث عدد السكان،وصاحبة حضارة عريقة،ومكانتها الدولية فى تصاعد مستمر،و ثانى أكبر اقتصاد فى العالم، وعلى الجانب الآخر فإن مصر صاحبة حضارة عريقة،وتلعب دورا محوريا فى منطقة الشرق الأوسط، هذا بالاضافة الي علاقات الصداقة التاريخية القوية بين الدولتين والحرص على توطيدها من قبل الجانبين

ولهذا تحرص الصين على إبراز البعد الثقافى والحضارى لها من خلال اهتمامها بنشراللغة الصينية لتدعيم مكانها كقوة اقتصادية كبرى فى العالم، لذلك أقامت معاهد

«كونفوشيوس» لتعليم اللغة الصينية فى عدد من الدول من بينها مصر،حيث تم إنشاء معهد فى جامعة القاهرة عام ٢٠٠٦، وفرع آخر في جامعة قناة السويس عام ٢٠٠٨، وذلك لنشر إشعاع الثقافة الصينية في مصر،ومن جانب آخر توجد أقسام للغة الصينية فى العديد من الجامعات ومنها جامعة القاهرة وحلوان والمنيا وعين شمس والفيوم وأسوان والأزهر،كما تم انشاء اقسام لتدريس اللغة العربية في الجامعات الصينية، ولتفعيل العلاقات الثقافية بين الدولتين تم إنشاء مركز ثقافى مصرى فى بكين وآخر صينى فى القاهرة .

ومن ثم يتضح ان التعاون التعليمى يسهم فى تعميق الثقة والفهم بين الشعبين المصرى والصيني، كما تستمد العلاقات التعليمية أهميتها من أنها إحدى أدوات الدبلوماسية الشعبية،ولهذا فان تعزيز التعاون التعليمى والثقافى بين الدولتين يكتسب أهمية استراتيجية كبيرة.

يتضح مما سبق أهمية ارساء العديد من الآليات لتطوير العلاقات الإستراتيجية المصرية مع الصين،ومنها :

أولاً: أن تقوم العلاقات المصرية الصينية على علاقة مكسب-مكسب Win-Win Relationship، ولكى يتحقق ذلك على مصر العمل بقوة على جذب وتسهيل دخول الإستثمارات الصينية وهو ما يتناسب مع عمق وقوة العلاقات السياسية بين الطرفين.

ثانياً: تدعيم العلاقات الشعبية بين الدولتين فيما يعرف ب People-to-People Contacts، وذلك من خلال زيادة عدد المنح الحكومية وغير الحكومية للطلاب سواء مرحلة الثانوية العامة أو مرحلة الجامعة بهدف نقل التكنولوجيا وثقافة الإنضباط لدى الجانب الصينى إلى طليعة من شباب مصر المتعلم.

ثالثاً: الاستفادة من المبادىء الحاكمة للعلاقات المصرية-الصينية لتطوير العلاقات الثنائية بين الجانبين وهى مبادىء مشتركة ومتقاربة بين الجانبين الصينى والمصرى منذ طرحها بشكل واضح فى ١٩٩٩ ومنها ضرورة بناء نظام سياسى واقتصادى دولى جديد على نحو عادل ومنطقى، وأهمية التضامن والتعاون بين الدول النامية وتضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، لتحقيق السلام الشامل العادل والدائم فى منطقة الشرق الأوسط، وإدانة الإرهاب بكافة أشكاله والتعاون فى مجال مكافحة كافة الأعمال الإرهابية، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأخرى.